

المشهد السياسي

...وطارت جلسات مجلس الوزراء

بعد أسابيع من التهديد والوعيد المتبادلين بين مكونات الحكومة، وبعد أشهر من الشكوى من أنّ مجلس الوزراء غير منتج، ورغم الهدوء والإنتاجية اللذين سادا جلسة أول من أمس، انفجرت الخلافات داخل جلسة مجلس الوزراء أمس، لتتحول في نهايتها إلى سباق يفوز فيه من يسبب شلل المجلس أولاً: من يريد تطير النصاب، أو من يرفع الجلسة؟



آلية جديدة للداتا

في بداية جلسة مجلس الوزراء أمس، بُحث في بند حصول الأجهزة الأمنية على داتا الاتصالات، وهو ما استغرق البحث فيه نحو ساعتين ونصف ساعة. الانقسام المعتاد ظهر في المجلس. وزراء رئيسي الجمهورية والحكومة والنائب وليد جنبلاط من جهة، وقوى 8 آذار والتيار الوطني الحر من جهة أخرى. اقترح الطرف الأول إنشاء لجنة وزارية تكون مهمتها تقديم مشروع قانون يقضي بقوينة تسليم الداتا كاملة للأجهزة الأمنية. «والى حين صدور القانون، تستمر الأجهزة الأمنية بالحصول على الداتا كاملة، وفقاً للآلية التي أقرتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2009».

دار نقاش حول هذه النقطة، لكنها سقطت بالتصويت؛ إذ لم يصوت لها سوى 9 وزراء، في مقابل رفضها من جميع وزراء 8 آذار وتكتل التغيير والإصلاح. في المقابل، أقرّ مجلس الوزراء آلية جديدة لبيت طلبات الداتا، تنص على أن «يقدم وزير الدفاع أو وزير الداخلية طلباً خطياً ومعللاً لرئيس مجلس الوزراء للحصول على الداتا المتناسبة مع الحاجات الأمنية، وفق الآلية المعتمدة التي نص عليها القانون. أما في حالة طلب الداتا كاملة، فيُحال الطلب على الهيئة القضائية المستقلة المنصوص عليها في القانون».

كذلك قرر مجل الوزراء تأليف لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والعدل والاتصالات لاقتراح تعديلات على قانون صون الحق بسرية المخابرات والمراسيم التنظيمية وإعداد آلية لعمل مركز التحكم الذي تقرر إنجاز مراحلها النهائية خلال ثلاثة أشهر.

لم يسد سوى التأسف والغضب، إذ لم تبدأ الاتصالات لمحاولة معالجة المشكلة الحكومية المستجدة.

الجلسة كانت قد وصلت إلى ذروتها عندما طُرح على الطاولة بند تعيين رئيس الهيئة العليا للتأديب وعضو فيها ومفوض الحكومة لديها. منذ السبت الماضي، يقول وزير بارز إنه بدأ التفاوض في هذا البند. فرئيس الحكومة نجيب ميقاتي، أصر على حقه القانوني باقتراح أسماء لشغل هذه المناصب، علماً بأن الهيئة تابعة لرئيس الحكومة.

لكن وزراء التيار الوطني الحر اعترضوا، من زاوية أن المواقع المذكورة يشغلها مسيحيون، وأن من حق القوى الممثلة للمسيحيين في الحكومة أن يشملها التشاور في هذا التعيين. وطالب العونيون بسحب هذا البند، إلا أن ميقاتي أصر، متمسكاً بأنه طلب اقتراح الأسماء من وزير العدل شكيب قرطباوي، قائلاً له: اقترح لي أكفا ثلاثة قضاة من الطائفة الأرثوذكسية لتعيينهم في الهيئة، وأنه اختار من الأسماء التي اقترحها قرطباوي.

لكن هذا الأمر لم يحل دون استمرار وزراء التيار بالمطالبة بسحب البند. وعندما تمسك ميقاتي بطرحه في جلسة أمس، أعلن باسيل، بحزم، أن فريقه الوزاري غير موافق ولن يسمح بمرور هذا البند،

طارت الحكومة، ولو إلى حين. جلسة مجلس الوزراء أمس انتهت بمحاولة وزراء تكتل التغيير والإصلاح تطير النصاب، وإعلان ميقاتي رفع الجلسة ليحرمهم هذا «المكسب». ثم أعلن رئيس الحكومة أنه لن يحدد أي جلسة لمجلس الوزراء قبل بث ملف التعيينات في الهيئات الرقابية التابعة لرئاسة الحكومة، الذي من أجله طارت جلسة أمس.

سياسياً، انتهى مفعول «العشاء السري» الذي جمع الرئيس نجيب ميقاتي والنائب ميشال عون على مائدة الوزير جبران باسيل قبل أسبوعين. ومعها، طارت «نشوة» الهدوء والإنتاجية التي سادت جلسة مجلس الوزراء أول من أمس، التي حصل فيها وزراء التيار الوطني الحر على ثمانية قرارات «خالصة».

ومنذ ليل أمس، لم يعد البحث قائماً حول تفعيل العمل الحكومي، بل عاد إلى نقطة الإقلاع. ومباشرة بعد الجلسة، بدأ التفكير في من سيتمكن من جبر ما انكسر. ومعظم الأنتظار توجهت نحو الرئيس نبيه بري الذي بدا غاضباً مما جرى، بحسب مقرّبين منه، قائلاً: «بدل أن تشتغل هذه الحكومة مصلحة البلد، عم تشتغل بحالها وتشتغل البلد بها». أما النائب وليد جنبلاط، فلم يكن أقل غضباً، بحسب أحد المقرّبين منه. وبذلك،

«وهذه التعيينات يجب أن نتشاور عليها ونفق عليها». رئيس الجمهورية أخذ الكلام، قائلاً: لا يجوز مناقشة رئيس مجلس الوزراء في القضايا التابعة لصلاحياته، وهذه الهيئات تابعة لرئاسة مجلس الوزراء. فرد باسيل قائلاً: وزير العدل منذ أكثر من شهرين طرح اسماً لرئيس مجلس القضاء الأعلى، وأنتم عطلمت تعيينه.

سليمان: الوزير ليس كرئيس مجلس الوزراء. الوزير يجب مناقشته، أما رئيس مجلس الوزراء فلا تجوز مناقشته. فرد باسيل: فخامتكم، ما تقوله غير موجود

في الدستور الذي نعرفه. وهنا، بلغ التوتر ذروته، فقال ميقاتي: أنا اقترح إقرار هذه التعيينات بالإجماع. فعندها، بناءً على قرار مسبق، وقف الوزراء جبران باسيل وشربل نحاس وشكيب قرطباوي، وحمل كل منهم ملفاته، وهموا بمغادرة الجلسة لتطير النصاب، على أساس أن زملاءهم في التكتل سيلحقون بهم. في هذه اللحظة، طلب ميقاتي من رئيس الجمهورية رفع الجلسة، ففعل سليمان، ثم أضاف ميقاتي: «لستم من طير النصاب. أنا طلبت رفع الجلسة. ولمعلوماتكم، تبعاً لصلاحياتي، لن أدعو

قاسم: الحكومة منعت زج لبنان في الأزمة السورية

اجتماعهم الشهري بوثيقة الأزهر الشريف عن الحريات العامة، أملين أن يغلب في المنطقة «منطق الإنفتاح وقبول الآخر المختلف على منطق الإقصاء والتفوق». وأبدى الإباء خشيتهم «تجاه التطورات المتسارعة في المنطقة والمفتوحة على تجدد زمن المحاور وصراع القوى الدولية، وما قد ينعكس سوءاً على لبنان»، داعين اللبنانيين «إلى التمسك بسياسة الحياد الإيجابي، بحيث يكون لبنان بلد الحوار الديني والثقافي، منفتحاً على جميع الدول بروح الصداقة والتعاون والاحترام المتبادل، ملتزماً قضائياً بالمنطقة والعالم في كل ما يختص بالسلام والعدالة

والدولية، ومحاولات بعض الداخل ربط البلد بمحور الشرق الأوسط الأميركي - الإسرائيلي الجديد. وأشار قاسم إلى متابعة حزب الله وضع الحكومة لتقدم إنجازات إضافية لمصلحة اللبنانيين. ورأى أن الحكومة حالت دون زج لبنان في الأزمة السورية بالكامل. ورحبت الأمانة العامة لقوى 14 آذار برسالة المجلس الوطني السوري، مشيرة إلى أنها «تقدم أول رؤية سورية من نوعها للعلاقات اللبنانية - السورية، محددة أسباب الخلل السابق فيها ومعينة الطريق إلى طي صفحة مؤلمة وسوداء في تاريخ تلك العلاقات».

في لقاء الأربعاء النيابي، أكد رئيس المجلس النيابي نبيه بري، درسه «أفكاراً لتطبيق رؤيته للبنان مركزاً للحوار على مستوى المنطقة وبين مكوناتها كافة». ولفت إلى وجوب «تطبيق القانون في التزام موضوع الاتصالات لحل الجدل القائم». ونقل النواب عن بري بحثه موضوع استمرار الحكومة الفرنسية في اعتقال المناضل جورج عبد الله مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، لإيلاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم خلال زيارة الأخير المقبلة لفرنسا. من جهته، رأى نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، أمس، أن الوضع الداخلي أفضل اليوم مما كان سابقاً، رغم الظروف الإقليمية

لم يسجل المشهد السياسي تطورات لافتة أمس، باستثناء دعوة الرئيس نبيه بري إلى «تطبيق القانون في موضوع الاتصالات»، وتأكيد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، أمس، أن الوضع الداخلي أفضل اليوم مما كان سابقاً